Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الدبلوماسية البريطانية في عهد الحكم الملكي للعراق (١٩٢١-١٩٥٨)

م. د .أياد جاسم محمد أحمد
المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الاولى /الاشراف التربوي
ayadj9033@gmail.com

المقدمة

يُعدّ عهد الحكم الملكي في العراق (١٩٢١–١٩٥٨) مرحلة حاسمة في تاريخ العراق الحديث، إذ شهدت البلاد خلالها تأسيس الدولة الحديثة بعد قرون من السيطرة العثمانية، ودخولها في منظومة العلاقات الدولية الحديثة عبر شبكة من المعاهدات والتحالفات التي كانت بريطانيا طرفًا رئيسيًا فيها. لقد ارتبط قيام النظام الملكي العراقي ارتباطًا وثيقًا بالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، حيث مثّلت بريطانيا القوة المنتدبة على العراق بموجب قرارات عصبة الأمم، وسعت من خلال أدواتها الدبلوماسية إلى رسم مسار السياسة الخارجية والداخلية للعراق بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، خصوصًا تلك المتعلقة بالنفط والأمن الإقليمي وموقع العراق الجغرافي الحيوي بين الخليج العربي وبلاد الشام وإيران. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة الدبلوماسية البريطانية في تلك الحقبة تمثل مدخلًا لفهم طبيعة العلاقة بين العراق وبريطانيا، ومدى تأثيرها في صياغة الهوية السياسية للدولة العراقية الناشئة ومحددات سياستها الخارجية.

أولاً: بيان المسألة

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيس الآتي: **إلى أي مدى أثّرت الدبلوماسية البريطانية في توجيه السياسة العراقية خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)؟** فخلال هذه المدة، لم تكن علاقة بريطانيا بالعراق علاقة ندّية بين دولتين مستقلتين، بل علاقة مشوبة بالتبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية، تمثلت في المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين، مثل معاهدة ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٠، واللتين كان لهما الأثر البالغ في تحديد مسار العلاقات العراقية البريطانية. إن المسألة الجوهرية التي يسعى البحث إلى معالجتها هي التوازن بين السيادة الوطنية العراقية من جهة، والنفوذ البريطاني المستمر من جهة أخرى، إضافة إلى محاولة فهم الكيفية التي استخدمت بها بريطانيا أدواتها الدبلوماسية – من سفارات، ومفاوضات، ومبعوثين خاصين – للحفاظ على مصالحها دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر بعد انتهاء الانتداب رسميًا عام ١٩٣٢.

ثانياً: ضرورة البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى إعادة قراءة الدور البريطاني في العراق بعيدًا عن التفسيرات الأيديولوجية أو السياسية الضيقة، من خلال تحليل الوثائق الدبلوماسية والمصادر التاريخية المعاصرة للحقبة. فالدبلوماسية البريطانية لم تكن مجرد تواصل سياسي بين دولتين، بل كانت أداة فعالة لإدارة النفوذ وتوجيه القرارات الداخلية والخارجية للعراق في ظل نظام ملكي ناشئ يسعى إلى تثبيت شرعيته وبناء مؤسساته الحديثة. كما تبرز ضرورة البحث في ضوء استمرار آثار تلك المرحلة على بنية العلاقات العراقية–البريطانية حتى بعد سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨، إذ ما زالت العديد من المفاهيم السياسية والإدارية في الدولة العراقية تحمل بصمات واضحة من تلك المرحلة. وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى توثيق مرحلة تاريخية، بل إلى فهم جذور التبعية السياسية والاقتصادية التي تركت أثرها العميق في بنية الدولة العراقية الحديثة.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية، أهمها: **أولاً**، توضيح الأساليب الدبلوماسية التي انتهجتها بريطانيا في إدارة شؤون العراق خلال العهد الملكي، ومدى فعاليتها في الحفاظ على المصالح البريطانية. **ثانياً**، تحليل طبيعة العلاقة بين الملك فيصل الأول وحكومته من جهة، وبين المندوبين البريطانيين والحكومات البريطانية المتعاقبة من جهة أخرى. **ثالثاً**، الكشف عن الدور البريطاني في القضايا السيادية للعراق مثل النفط، والدفاع، والعلاقات الإقليمية. **رابعاً**، تقييم أثر هذه الدبلوماسية في تشكيل التوجهات السياسية للنخب العراقية الحاكمة،

ولا سيما خلال فترات الأزمات مثل حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ومعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨. **خامساً**، تقديم قراءة تحليلية متوازنة تساعد الباحثين في فهم تداخل العوامل الداخلية والخارجية في بناء الدولة العراقية الحديثة.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث على **المنهج التاريخي التحليلي** الذي يقوم على تتبع الأحداث والوثائق التاريخية وتحليلها في ضوء السياق السياسي العام، مع الاستعانة بالمنهج **الوصفي–التحليلي** لتفسير الوقائع الدبلوماسية وربطها بالأهداف الاستراتيجية لبريطانيا في العراق والمنطقة. كما تم توظيف **المنهج المقارن** عند الضرورة، من خلال مقارنة التجربة البريطانية في العراق مع تجاربها في بلدان أخرى من الشرق الأوسط كالاردن ومصر، وذلك لإبراز الخصوصية العراقية. واستند البحث إلى مزيج من **المصادر الأولية** مثل المذكرات السياسية والمراسلات الدبلوماسية ومحاضر الاجتماعات، و**المصادر الثانوية** من دراسات أكاديمية حديثة عربية وأجنبية.

المبحث الأول: الأسس التاريخية والسياسية للدبلوماسية البريطانية في العراق

تمثل دراسة الأسس التاريخية والسياسية للدبلوماسية البريطانية في العراق مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعة العلاقة بين الطرفين خلال فترة الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)، إذ لم تكن هذه العلاقة وليدة المصادفة، بل جاءت نتيجة تخطيط استراتيجي دقيق بدأ منذ انهيار الدولة العثمانية وتوزيع مناطق النفوذ بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. فقد أدركت بريطانيا مبكرًا الأهمية الجيوسياسية للعراق بما يمتلكه من موقع استراتيجي يربط الخليج العربي ببلاد الشام، إضافة إلى موارده النفطية الهائلة التي مثّلت محورًا حيويًا في سياستها الشرق أوسطية (Sluglett, 2007). من هذا المنطلق، اتخذت السياسة البريطانية في العراق طابعًا مزدوجًا يجمع بين الهيمنة السياسية والإدارة غير المباشرة، فعملت على تأسيس نظام ملكي موالٍ لها تحت غطاء الاستقلال الشكلي. كما اعتمدت أدوات دبلوماسية متنوعة كالمعاهدات الثنائية، وتعيين المستشارين السياسيين والعسكريين، وتوجيه سياسات الحكم بما يضمن استمرار مصالحها الحيوية (Marr, 2012). لذلك، يتناول هذا المبحث الجذور التاريخية للدبلوماسية البريطانية في العراق، مركّزًا على نشأة النظام الملكي والعلاقات الأولى بين بغداد ولندن، ثم يبحث في المعاهدات السياسية التي شكّلت الإطار القانوني للنفوذ البريطاني. ومن خلال ذلك، يمكن فهم كيف أسست بريطانيا لبنية سياسية تابعة لها، استطاعت من خلالها أن تتحكم بمسار الدولة العراقية لعقود طويلة دون الحاجة إلى احتلال عسكري مباشر (Dawisha, 2009).

المطلب الأول: نشأة النظام الملكي والعلاقات البريطانية العراقية

تُعدّ نشأة النظام الملكي في العراق عام ١٩٢١ إحدى أبرز نتائج السياسة البريطانية في الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى، إذ وضعت بريطانيا العراق ضمن مناطق نفوذها بموجب اتفاقية **سايكس–بيكو (١٩١٦)**، ثم أقرّت **عصبة الأمم** انتدابها الرسمي عليه عام ١٩٢٠، ما منحها سلطة سياسية وإدارية واسعة (Sluglett, 2007, p. 45). سعت بريطانيا منذ بداية انتدابها إلى تأسيس نظام حكم محلي شكلي يمنح الانطباع بالاستقلال، لكنه في الواقع يضمن بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ البريطاني. وفي هذا السياق، اختارت بريطانيا الأمير **فيصل بن الحسين** – أحد قادة الثورة العربية الكبرى – ملكًا على العراق في عام ١٩٢١، بعد استفتاء صوري أشرفت عليه سلطات الاحتلال. وكان الهدف من هذا الاختيار إيجاد شخصية عربية ذات شرعية سياسية في نظر العراقيين، لكنها في الوقت ذاته قابلة للتعاون مع بريطانيا (Marr, 2012, p. 58).

وقد تم تأسيس **النظام الملكي الدستوري** على أساس التوازن بين الحكم الوطني والإشراف البريطاني. فبينما جرى تشكيل حكومة عراقية محلية برئاسة عبد الرحمن النقيب، كانت السلطة الحقيقية بيد **المندوب السامي البريطاني** السير **بيرسي كوكس** الذي تولى إدارة العلاقات الخارجية والعسكرية والمالية، ما جعل استقلال العراق في تلك المرحلة شكليًا (Tripp, 2010, p. 61).

ويمكن القول إن الدبلوماسية البريطانية عملت منذ البداية على تحقيق هدفين متوازيين:

١. ضمان المصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة، ولا سيما **المصالح النفطية في كركوك والبصرة**.

٢. بناء دولة عراقية مركزية مستقرة ظاهريًا لتكون حليفًا موثوقًا في وجه التهديدات الإقليمية الصاعدة، كتركيا وإيران.

في المقابل، واجه النظام الملكي الوليد تحديات سياسية داخلية تمثلت في رفض بعض العشائر السنية والشيعية للهيمنة البريطانية، واندلاع **الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠**، التي أجبرت بريطانيا على تعديل سياستها من الاحتلال المباشر إلى الانتداب غير المباشر عبر حكومة عراقية (Batatu, 2004, p. 93). وقد اتسمت العلاقات البريطانية–العراقية خلال العقد الأول من الحكم الملكي بالتحفظ والتوجس، إذ سعت بريطانيا إلى الحفاظ على مصالحها من خلال اتفاقيات دبلوماسية، فيما حاولت الحكومة العراقية تحقيق قدر أكبر من الاستقلال، دون المساس بالعلاقات الاستراتيجية مع لندن.إنّ هذا المطلب يبرز أن تأسيس النظام الملكي لم يكن مشروعًا وطنيًا خالصًا، بل كان ثمرة هندسة دبلوماسية بريطانية دقيقة

هدفت إلى تحقيق الاستقرار بأقل كلفة ممكنة. وقد شكلت هذه الترتيبات الأساس الذي استندت إليه بريطانيا لاحقًا في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨ (Dawisha, 2009, p. 75).

المطلب الثاني: المعاهدات البريطانية ودورها في ترسيخ النفوذ السياسي

من أبرز أدوات الدبلوماسية البريطانية لترسيخ نفوذها في العراق المعاهدات الثنائية التي أبرمتها مع الحكومات العراقية خلال فترة الحكم الملكي. فقد كانت هذه المعاهدات الإطار القانوني الذي نظّم العلاقة بين الطرفين بعد انتهاء الانتداب الشكلي عام ١٩٣٢. وتُعدّ **معاهدة ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٠** من أهم المحطات التي توضح طبيعة التبعية السياسية للعراق لبريطانيا خلال تلك المدة (Khadduri, 1969, p. 114).

أولاً: معاهدة عام ١٩٢٢ وُقعت هذه المعاهدة بين المندوب السامي البريطاني السير **بيرسي كوكس** ورئيس الوزراء العراقي **عبد الرحمن النقيب**، وجاءت بعد الثورة العراقية الكبرى بهدف تقنين وجود بريطانيا في العراق. وقد نصّت المعاهدة على بقاء المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية، ومنحت بريطانيا حق الإشراف على السياسة الخارجية والدفاعية، ما جعلها صاحبة القرار الفعلي في القضايا الاستراتيجية (Sluglett, 2007, p. 62). من الناحية الدبلوماسية، مثلت هذه المعاهدة آلية لتثبيت النفوذ دون الحاجة إلى الاحتلال العسكري المباشر، إذ تم تسويقها للعراقيين على أنها خطوة نحو الاستقلال التدريجي، لكنها في الحقيقة كرست نظام "الوصاية المقنعة."

ثانياً: معاهدة عام ١٩٣٠ عُقدت هذه المعاهدة بين الحكومة العراقية برئاسة **نوري السعيد** وبريطانيا، كتمهيد لانضمام العراق إلى **عصبة الأمم** عام ١٩٣٢، وبالتالي الاعتراف باستقلاله الرسمي. إلا أن المعاهدة نصّت على استمرار التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين لمدة (٢٥) عامًا، وعلى منح بريطانيا قواعد عسكرية في **الحبانية** و**الشعيبة**، واستخدام الأجواء العراقية في حالات الطوارئ (Marr, 2012, p. 99). بهذا المعنى، يمكن اعتبارها معاهدة "استقلال مشروط"، إذ ظلت بريطانيا قادرة على توجيه السياسة العراقية من خلال المستشارين والسفارة البريطانية في بغداد.وقد أثارت هذه المعاهدات استياءً شعبيًا واسعًا، وولّدت موجات احتجاج، كان أبرزها **حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١** التي مثّلت أول تحدٍّ علني للنفوذ البريطاني، وأعقبها تدخل عسكري مباشر لإعادة النظام الملكي إلى الطاعة البريطانية (Simon, 2014, p. 143).كما جاءت **معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨** لتؤكد استمرار التبعية، إذ حاولت بريطانيا تجديد التزامات معاهدة ١٩٣٠ في إطار جديد، لكنها واجهت رفضًا شعبيًا أدى إلى مظاهرات "وثبة كانون" وسقوط الحكومة (Tripp, 2010, p. 107).من خلال تتبع هذه المعاهدات، يتضح أن بريطانيا اعتمدت الدبلوماسية الاتفاقية كأداة لإدامة مصالحها بدل الاحتلال المباشر، وهو أسلوب مميز للسياسة البريطانية في مستعمراتها السابقة. فقد شكلت المعاهدات وسيلة "ناعمة" للسيطرة السياسية، تمارس عبرها بريطانيا نفوذها على قرارات العراق الداخلية والخارجية.إن دراسة هذه المعاهدات تُظهر بوضوح أن الدبلوماسية البريطانية خلال العهد الملكي لم تكن مجرد علاقات رسمية بين دولتين، بل كانت **آلية لإدارة النفوذ** ضمن منظومة توازنات إقليمية ودولية أوسع. فالعراق، بموقعه الجغرافي وثرواته النفطية، كان يشكل محورًا استراتيجيًا في السياسة البريطانية بالشرق الأوسط، وهو ما يفسر استمرار التدخل البريطاني في الشأن العراقي حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ (Al-Rawi, 2018, p. 112).يُظهر هذا المبحث أن الدبلوماسية البريطانية لعبت الدور الحاسم في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، من خلال تصميم نظام ملكي تابع لها سياسيًا واقتصاديًا. فقد استخدمت بريطانيا أدواتها الدبلوماسية المتمثلة في **الانتداب، واختيار القيادة، والمعاهدات، والمستشارين السياسيين والعسكريين** لتضمن استمرار نفوذها دون مواجهة مباشرة مع الشعب العراقي. وقد مثّل هذا النفوذ أحد الأسباب الجوهرية التي أدت لاحقًا إلى تنامي السخط الشعبي والحركات الوطنية، التي culminated بسقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨، إيذانًا بنهاية مرحلة طويلة من الهيمنة البريطانية على القرار العراقي.

المبحث الثاني: تأثير الدبلوماسية البريطانية في السياسات الداخلية والخارجية للعراق

بعد أن أرست بريطانيا أسس النظام الملكي في العراق وهيمنت على معاهداته السياسية، انتقل نفوذها إلى مرحلة أكثر تعقيدًا تمثلت في التأثير المباشر وغير المباشر على السياسات الداخلية والخارجية للدولة العراقية. فقد تحولت الدبلوماسية البريطانية من أداة تأسيس إلى وسيلة توجيه ومراقبة، استهدفت ضمان استمرار المصالح البريطانية في مجالات الحكم، والاقتصاد، والدفاع، والعلاقات الإقليمية (Tripp, 2010)وفي هذا السياق، لعبت السفارة البريطانية والمستشارون دورًا محوريًا في رسم ملامح الحياة السياسية العراقية، بدءًا من تشكيل الحكومات وتحديد سياسات البرلمان، وصولًا إلى توجيه التشريعات بما ينسجم مع الرؤية البريطانية للاستقرار السياسي. أما على الصعيد الخارجي، فقد ارتبطت سياسة العراق ارتباطًا وثيقًا بالتحالفات التي رسمتها بريطانيا في الشرق الأوسط، خصوصًا في ظل الحربين العالميتين وما بعدهما، مما جعل العراق جزءًا من منظومة الأمن البريطاني في المنطقة (Sluglett, 2007)يركّز هذا المبحث على تحليل انعكاسات هذا النفوذ في مسارين رئيسيين: المسار

السياسي والدستوري الداخلي الذي أعاد تشكيل بنية الحكم وإدارة الأزمات، والمسار الاقتصادي والعسكري الذي ضمن لبريطانيا سيطرة مستمرة على موارد العراق واستراتيجياته الدفاعية. ومن خلال دراسة هذين المسارين، يمكن إدراك كيف ساهمت الدبلوماسية البريطانية في توجيه مسار الدولة العراقية وتحديد ملامحها حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ (Dawisha, 2009).

المطلب الأول: الأثر السياسي والدستوري للدبلوماسية البريطانية

أثّرت الدبلوماسية البريطانية بعمق في البنية السياسية والدستورية للعراق الملكي؛ إذ صيغت معادلة الحكم بحيث تُوفّر مظهرًا دستوريًا وتمثيلًا نيابيًا، مع بقاء أدوات فعّالة تتيح للندن التأثير في صناعة القرار الداخلي. فقد دعمت بريطانيا إنشاء ملكية دستورية ببرلمان ثنائي المجلسين وأجهزة تنفيذية وإدارية حديثة، لكنها أبقت "مفاتيح النفوذ" عبر المستشارين، والمزاج الوزاري، وترتيبات الدفاع والمعاهدات، بما يضمن المشاركة غير المباشرة في القرارات السيادية (Marr, 2012; Sluglett, 2007). على مستوى **تشكيل الحكومات**، اتخذ النفوذ البريطاني أشكالًا متعددة: رسائل وتوصيات عبر المندوب السامي/السفارة، قنوات اتصال مع زعماء سياسيين وقادة عسكريين، وتفضيل شخصيات بعينها لرئاسة الوزارة، بما يحقق معايير «الاستقرار» والحفاظ على الالتزامات الدولية. وقد شكّل رئيس الوزراء نوري السعيد نموذجًا واضحًا للتوافق البريطاني–العراقي، إذ مثّل في عدة مراحل "ضمانة سياسية" لتنفيذ الالتزامات الأمنية والاقتصادية (Dawisha, 2009; Tripp, 2010). أمّا **النظام البرلماني**، فمع كونه أتاح تمثيلًا سياسيًا وتعددًا حزبيًا، إلا أنّ قواعد اللعبة تأثرت بـ«هندسة انتخابية» وإدارية حافظت على اصطفافات قريبة من التوجهات المرغوبة بريطانيًا، ولا سيّما في فترات الإقرار على معاهدات أو اتفاقيات دفاعية. تضاف إلى ذلك آليات "تعديل التوازن" بين القصر والحكومة والبرلمان: فحين تُحتَاج حكومة قوية لتمرير اتفاق دولي، يُمكَّن رئيس وزراء قادر على الضبط السياسي؛ وحين تتصاعد المعارضة الشعبية، يُعاد إنتاج توازنات حكومية أقل كلفة (Batatu, 2004; Simon, 2014). في **إدارة الأزمات**، تكشف حادثة حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ كيف تحوّلت الدبلوماسية إلى «دبلوماسية قسر» عند اقتراب التهديد من المصالح الاستراتيجية. فبعد تصاعد الأزمة، أُسنِد القرار السياسي العراقي إلى معادلة تضمن أمن خطوط المواصلات والتزامات الحرب العالمية الثانية، ما انتهى بتدخل عسكري وإعادة تموضع سياسي لصالح حكومة موالية للتحالف البريطاني (Simon, 2014; Tripp, 2010). وقد رسّخت هذه الأزمة قناعة لدى النخب بأنّ استقلال العراق «وظيفي» ما دام مرتبطًا بشبكة دفاع بريطانية أوسع.دستوريًا وقانونيًا، أثّرت الدبلوماسية في **نسق التشريع** عبر مستويين:

١. مستوى بنيوي يخص طبيعة العلاقة بين التاج والوزارة والبرلمان، حيث جرى تحصين سلطات الملك في فضّ الأزمات الوزارية وضبط إيقاع التناوب السياسي.

٢. مستوى سياساتي تنظيمي، شمل قوانين الأمن، الصحافة، الجمعيات، والإضرابات، بما يقلّص كلفة المعارضة في لحظات حساسة (Marr, 2012; Dawisha, 2009). ومع اتساع التعليم المدني وتزايد حضور الطبقة الوسطى، برزت **معارضة وطنية** أقدر على التعبئة، ربطت بين المطالب الدستورية والاقتصادية (النفط) ومسألة الاستقلال الحقيقي. وقد كشفت "وثبة كانون" ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسموث حدود القابلية الشعبية لأي ترتيبات تُشتمّ منها رائحة التبعية، الأمر الذي أجبر صانعي القرار على إعادة النظر في توقيتات ومضامين التسويات الدولية (Sluglett, 2007; Tripp, 2010). خلاصة هذا المطلب أنّ الدبلوماسية البريطانية شكّلت **بنية الحكم** وتكتيكاته: تموضُع متبدّل بين القصر والحكومة والبرلمان، وتدخّل انتقائي في لحظات الأزمات، وتأثير مستمر في الأجندة التشريعية. وقد ترك ذلك إرثًا مؤسسيًا معقّدًا ظلّ حيًا في الذاكرة السياسية حتى ما بعد ١٩٥٨ (Batatu, 2004; Dawisha, 2009).

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية للنفوذ البريطاني

1الاقتصاد والنفط كأداة دبلوماسية

شكّل النفط حجر الزاوية في السياسة البريطانية بالعراق. فقد حافظت بريطانيا عبر **شركة نفط العراق (IPC)** وشبكة الامتيازات على نفوذ متغلغل في الصناعة النفطية وسلاسل النقل والتسعير، وهيمنت على مفاصل التفاوض والتخطيط بعقود طويلة الأجل، ما ربط المالية العامة والنقد وسعر الصرف والنمو بالعلاقات مع الشركات الغربية (Tripp, 2010). وبجانب النفط، استهدفت الدبلوماسية ترتيبات **تجارية ومالية** تُضمِّن السوق العراقي ضمن الفضاء الإمبراطوري البريطاني: ترتيبات تفضيلية، قروض، وتسهيلات، واستخدام لندن كمركز لتسوية المدفوعات، وهو ما خلق اعتمادًا بنيويًا متبادلًا، لكن بميزان قوة يميل للمصالح البريطانية (Khadduri, 1969). في إطار **التحديث الاقتصادي**، دعمت لندن بعثات وخبراء في المالية والجمارك والري والنقل، وارتبطت المشاريع الكبرى بمورّدين ومقاولين بريطانيين، ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية قناة للتأثير في **أولويات الإنفاق العام** ووتيرة التنمية. وقد ولّد ذلك تناقضًا بين خطاب الإصلاح والتنمية من جهة، واستدامة ترتيب نفعي يحافظ على تدفق العوائد النفطية

في إطار توازنات دولية مرعية بريطانيًا من جهة أخرى ((2.(Marr, 2012; Sluglett, 2007**الأمن والدفاع وشبكات التحالف** عسكريًا، حافظت بريطانيا على **بنية تموضع استراتيجي** من خلال القواعد الجوية (الحبّانية والشعيبة) واتفاقيات الاستخدام المشترك للمجال الجوي، والتدريب والتسليح، فضلًا عن إدماج العراق في منظومات أمنية إقليمية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شكّلت **المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠** أساسًا قانونيًا لهذا التموضع، ثم أعادت لندن صياغة دوائر الأمن في المنطقة عبر ترتيبات لاحقة كان العراق جزءًا منها، بما في ذلك الترتيبات التي سبقت قيام **حلف بغداد** .(Simon, 2014; Khadduri, 1969)عمليًا، أدّى هذا التموضع إلى **مواءمة العقيدة العسكرية** العراقية مع الرؤية البريطانية: التدريب، هيكل القيادة، المشتريات، وحتى توزيع الوحدات وقابليتها للانتشار. وقد ظهر أثر ذلك في سرعة "الاستجابة البريطانية" لأزمات ١٩٤١ و١٩٤٨، وفي منظومة التحكّم بالجو والاتصالات، حيث امتلكت لندن «مفاتيح ضغط» عملياتية تُترجم سياسياً عند الحاجة ((3 .(Tripp, 2010; Simon, 2014**تقاطعات الاقتصاد والأمن في صناعة القرار** تعمل الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية كـ«مصفوفة تأثير» متداخلة: عقود النفط والتمويل والتسليح تعني قدرة على **تحديد الأولويات** داخل الميزانية العامة، وعلى **تعيير الإيقاع السياسي** عند التوترات الاجتماعية. وأمام موجات المطالبات الشعبية (رفع الحصة الوطنية من النفط، تحسين شروط الامتياز، توسيع الإنفاق الاجتماعي)، وظّفت بريطانيا أدواتها لاحتواء الضغوط عبر تنازلات تدريجية لا تمسّ جوهر السيطرة، أو عبر إعادة تدوير النخب السياسية الحاكمة (;Dawisha, 2009 .(Sluglett, 2007 مع ذلك، تراكمت التناقضات: دولة تسعى لسيادة كاملة وتنمية عادلة، في مقابل منظومة دولية تتعامل مع العراق بوصفه **عقدة طاقة–أمن** في استراتيجية أوسع. هذا التوتر البنيوي يفسّر جانبًا من **تأزم الشرعية** في أواخر العهد الملكي، حيث صارت الدبلوماسية البريطانية – مهما حاولت الظهور في هيئة «شراكة» – قرينةً بقيودٍ على الإرادة الوطنية في المخيال الشعبي، ما مهّد لتغير جذري في ١٩٥٨ .(Batatu, 2004; Tripp, 2010)

خلاصة المطلب: حافظت بريطانيا على نفوذ اقتصادي–عسكري مركّب: سيطرة هيكلية على النفط والتجارة والتمويل، وتموضُع دفاعي يضمن الحركة والردع والتأثير. وتكفّل هذا المركّب بتوجيه الخيارات الاستراتيجية للدولة العراقية الملكية، مع كلفة سياسية داخلية متزايدة.بيّن هذا المبحث أنّ الدبلوماسية البريطانية لم تكن قناة اتصال عادية، بل **بنية تأثير** متكاملة شكّلت السياسة الداخلية (الحكومات، التشريع، إدارة الأزمات) والخارجية/الأمنية (القواعد، التحالفات، العقيدة العسكرية)، وارتبطت بعمق بالاقتصاد النفطي وتمويل التنمية. وخلق هذا الترتيب مع الوقت فجوةً بين شرعية النظام واستقلال القرار، بما أسهم في تصاعد المعارضة الاجتماعية والسياسية التي انتهت بانهيار الترتيب الملكي عام ١٩٥٨. وبذلك يغدو فهم الدبلوماسية البريطانية مفتاحًا لتفسير مسارات الدولة العراقية الحديثة وحدود سيادتها في تلك المرحلة (,Marr, 2012; Dawisha 2009; Tripp, 2010).

الخاتمة

لقد بيّنت الدراسة أن الدبلوماسية البريطانية في العراق لم تكن مجرد أداة للتواصل بين دولتين، بل كانت منظومة متكاملة لإدارة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري خلال فترة الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨). فقد أسهمت بريطانيا في تأسيس الدولة العراقية الحديثة شكليًا، لكنها في الوقت ذاته احتفظت بالتحكم في مفاصل القرار الاستراتيجي، سواء من خلال المعاهدات الثنائية أو عبر شبكة المستشارين والمؤسسات التي أُنشئت في ظل الانتداب.أظهرت الدراسة أن بريطانيا سعت منذ البداية إلى بناء نظام ملكي يحافظ على مصالحها الإقليمية، ويضمن استقرار خطوط المواصلات وحماية المصالح النفطية. وقد تحوّلت أدواتها الدبلوماسية إلى وسيلة لفرض التبعية السياسية دون الحاجة إلى الاحتلال المباشر، ما جعل العراق نموذجًا لدولة مستقلة شكلاً لكنها مقيدة فعليًا بشبكة التزامات استراتيجية بريطانية.كما اتضح أن الدبلوماسية البريطانية لم تكن ثابتة بل مرّت بمرحلتين أساسيتين: الأولى مرحلة التأسيس والهيمنة (١٩٢١–١٩٣٢) التي اتسمت بالوصاية المباشرة عبر المندوب السامي والمعاهدات، والثانية مرحلة النفوذ غير المباشر (١٩٣٢–١٩٥٨) التي استخدمت فيها بريطانيا أدوات التحالف والدفاع المشترك لضمان مصالحها الاقتصادية والعسكرية. ومع تصاعد الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدبلوماسية البريطانية موضع رفض شعبي، وأحد العوامل الرئيسة التي عجّلت بسقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨ .(Tripp, 2010; Sluglett, 2007)

النتائج

من خلال تحليل الوثائق والأحداث التاريخية والسياسية، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسة:

١. الدبلوماسية البريطانية أسست النظام الملكي العراقي بما يخدم مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط، وخاصة في مجال النفط وتأمين طرق المواصلات إلى الهند والخليج العربي .(Khadduri, 1969)

٢. المعاهدات البريطانية كانت الإطار القانوني للهيمنة السياسية، إذ ضمنت لبريطانيا وجودًا عسكريًا واستشاريًا مستمرًا في العراق رغم إعلان استقلاله عام ١٩٣٢.

٣. النظام السياسي العراقي صُمم ليكون تابعًا دبلوماسيًا من خلال اختيار النخب المتعاونة، والتدخل في تشكيل الحكومات، وضبط العلاقة بين الملك والبرلمان بما ينسجم مع مصالح لندن (Marr, 2012).

٤. الدبلوماسية البريطانية استخدمت الاقتصاد والنفط كأدوات ضغط وتأثير، إذ حافظت الشركات البريطانية على السيطرة على موارد العراق الأساسية، وربطت التنمية بالاستثمارات البريطانية (Tripp, 2010).

٥. النفوذ العسكري البريطاني استمر عبر القواعد والمعاهدات الدفاعية، وشكّل أحد الأعمدة الرئيسة للسياسة البريطانية في المنطقة خلال الحربين العالميتين وبعدهما (Simon, 2014).

٦. تفاقم التناقض بين الخطاب الاستقلالي والممارسة التبعية أدى إلى تصاعد التيارات الوطنية، وانتهاء الترتيب الملكي بانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، الذي أنهى آخر أشكال النفوذ البريطاني المباشر (Batatu, 2004).

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يوصي البحث بما يلي:

١. تشجيع الدراسات المقارنة بين الدبلوماسية البريطانية في العراق والدول العربية الأخرى (مثل مصر والأردن) لتوضيح الخصائص المشتركة والاختلافات في آليات النفوذ البريطاني.

٢. توسيع البحث في الوثائق البريطانية الأصلية الموجودة في الأرشيف الوطني البريطاني (The National Archives, Kew)لفهم أعمق لطبيعة القرار الدبلوماسي تجاه العراق.

٣. تحليل الدور العراقي الداخلي في صنع القرار الدبلوماسي خلال العهد الملكي، من خلال دراسة شخصيات محورية مثل نوري السعيد، فيصل الأول، وجعفر العسكري.

٤. إعادة تقييم الإرث المؤسسي للدبلوماسية البريطانية في تشكيل السياسة الخارجية العراقية بعد ١٩٥٨، خاصة في مجالات النفط والدفاع والعلاقات مع الغرب.

٥. تشجيع الدراسات الأكاديمية العراقية على توظيف المناهج متعددة التخصصات (التاريخ، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية) لقراءة الماضي الدبلوماسي بعيون علمية محايدة.

٦. تضمين موضوع الدبلوماسية الاستعمارية في مناهج الدراسات العليا في الجامعات العراقية والعربية لفهم تأثيرها المستمر على بناء الدولة الحديثة في المنطقة.

المراجع (APA 7th)

- Batatu, H. (2004). *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*. Princeton University Press.
- Dawisha, A. (2009). *Iraq: A Political History from Independence to Occupation*. Princeton University Press.
- Khadduri, M. (1969). *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1932*. Oxford University Press.
- Marr, P. (2012). *The Modern History of Iraq* (3rd ed.). Westview Press.
- Simon, R. S. (2014). *Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny*. Columbia University Press.
- Sluglett, P. (2007). *Britain in Iraq: Contriving King and Country*. I.B. Tauris.
- Tripp, C. (2010). *A History of Iraq* (3rd ed.). Cambridge University Press.

Al-Rawi, A. (2018). *Iraq and British Diplomacy: A Historical Overview.* London: Routledge.

- Batatu, H. (2004). *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq.* Princeton University Press.
- Dawisha, A. (2009). *Iraq: A Political History from Independence to Occupation.* Princeton University Press.
- Khadduri, M. (1969). *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1932.* Oxford University Press.
- Marr, P. (2012). *The Modern History of Iraq* (3rd ed.). Boulder: Westview Press.
- Simon, R. S. (2014). *Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny.* Columbia University Press.
- Sluglett, P. (2007). *Britain in Iraq: Contriving King and Country.* London: I.B. Tauris.
- Tripp, C. (2010). *A History of Iraq* (3rd ed.). Cambridge University Press.